زيادة الأسعار تسبق الوقود وخبراء: سيناريو 15% يرفع تكلفة المواصلات ويضغط أسعار السلع

الأحد 27 سبتمبر 2026 07:00 م

يترقب المصريون أي تحرك جديد في أسعار الوقود وسط تكهنات متزايدة بزيادة البنزين والسولار، بينما بدأت الأسر والسائقون والتجار بالفعل إعادة حساب تكاليف التنقل والسلع قبل صدور أي قرار رسمي

وتتصاعد المخاوف لأن أثر الزيادة لا يتوقف عند محطات الوقود، بل يمتد إلى أجرة المواصلات وأسعار الطعام ونقل البضائع، ما يضع أصحاب الدخول الثابتة أمام ضغوط إضافية على ميزانيات منهكة

الوقود يعيد حسابات الأسر اليومية

وفي هذا السياق، يوضح نموذج موظف يتنقل يوميًا إلى عمله أن زيادة جنيه أو جنيهين في كل اتجاه تتحول تدريجيًا إلى عبء أسبوعي وشهري يزاحم بنود الطعام والاحتياجات الأساسية

كما يدفع مجرد تداول احتمالات الزيادة بعض المستهلكين إلى تغيير سلوكهم مبكرًا، سواء بالبحث عن وسيلة نقل أرخص أو تقليل الحركة أو الاستعداد لخفض نفقات أخرى داخل الأسرة

ومن جهة أخرى، تشير قراءة اجتماعية للمشهد إلى أن تكلفة رفع الوقود تبدأ قبل الإعلان، لأن الشارع يدخل الزيادة المحتملة في حساباته، فيعيد السائق والتاجر والمستهلك ترتيب الأسعار والنفقات المتوقعة

وبحسب الدكتورة سامية خضر، أستاذة علم الاجتماع، فإن تكرار الحديث عن زيادة البنزين يصنع بيئة توقعات واسعة، وقد يدفع الجمهور إلى التكيف النفسي والمادي مع القرار قبل صدوره رسميًا

وفي المقابل، لا تعني مرحلة التكيف أن العبء يصبح مقبولًا، إذ يرتبط رد فعل الناس أيضًا بدرجة الثقة في السياسات العامة، ومدى تطابق الوعود السابقة مع ما جرى تنفيذه فعليًا

وعلى مستوى الأرقام، ارتفع سعر أسطوانة البوتاجاز المنزلي من نحو 15 جنيهًا في يوليو 2014 إلى 275 جنيهًا في مارس 2026، بما يتجاوز زيادة تراكمية قدرها 1730%.

كذلك قفز بنزين 80 من 1.60 جنيه إلى 20.75 جنيه للتر، بينما ارتفع السولار من 1.80 جنيه إلى 20.50 جنيه، بما يعكس تغيرًا كبيرًا في تكلفة التشغيل والنقل

وبالتوازي، صعد غاز السيارات من 1.10 جنيه إلى 13 جنيهًا، وارتفع بنزين 92 من 2.60 جنيه إلى 22.25 جنيه، فيما وصل بنزين 95 إلى 24 جنيهًا للتر

سيناريو 15% يرفع كلفة التنقل

وفي ضوء الزيادات الست الأخيرة منذ 2024 وحتى 2026، تطرح المادة ثلاثة سيناريوهات لأي تحرك جديد، تبدأ من 10%، وتمر بزيادة متوسطة 15%، وتصل إلى 20% في السيناريو الأعلى.

وبحسب السيناريو المتوسط، قد يرتفع بنزين 80 من 20.75 جنيه إلى 23.85 جنيه للتر، بينما يصعد بنزين 92 من 22.25 جنيه إلى 25.60 جنيه، إذا طُبقت زيادة 15%.

كما قد يرتفع بنزين 95 من 24 جنيهًا إلى 27.60 جنيه، في حين يصعد السولار من 20.50 جنيه إلى 23.60 جنيه، بزيادة مباشرة قدرها 3.10 جنيه للتر.

وبالنسبة لسيارة تستخدم خزانًا سعته 45 لترًا من بنزين 92، ترتفع تكلفة التفويلة من نحو 1001 جنيه إلى 1152 جنيهًا، أي بزيادة 151 جنيهًا في المرة الواحدة.

وعند استهلاك 180 لترًا شهريًا، قد تقفز فاتورة البنزين من نحو 4005 جنيهات إلى 4608 جنيهات، ما يضيف 603 جنيهات شهريًا و7236 جنيهًا خلال عام كامل.

وفي المقابل، يتحمل مستخدمو النقل الجماعي جزءًا من الأثر عبر التعريفة، خاصة مع ارتباط السولار بتشغيل الحافلات وسيارات الأجرة والنقل، وهو ما يحول الزيادة إلى تكلفة موزعة على الركاب.

كما تظهر بيانات السفر بين القاهرة والمحافظات بعد زيادة مارس 2026 أن بعض الخطوط سجلت ارتفاعات ملحوظة، بينها الفيوم وطنطا وبني سويف، بنسب تجاوزت في بعض الحالات 20%.

ومن ثم، يصبح العامل الذي يسافر أسبوعيًا إلى أسرته أكثر تعرضًا لضغط المصروفات، إذ يمكن أن يدفع مئات الجنيهات الإضافية شهريًا وفق المسافة وعدد رحلات الذهاب والعودة.

السولار ينقل الزيادة إلى الأسواق

وعلى صعيد نقل البضائع، فإن شاحنة تستهلك 100 لتر من السولار في الرحلة قد ترتفع تكلفة وقودها من 2050 جنيهًا إلى 2360 جنيهًا، بزيادة مباشرة قدرها 310 جنيهات.

وبالتالي، لا تبقى الزيادة داخل قطاع النقل وحده، إذ تنتقل تدريجيًا إلى أسعار السلع التي تعتمد على الشحن والتوزيع، خصوصًا المنتجات الغذائية الطازجة المرتبطة بمسافات نقل طويلة ومتكررة.

وحسب السيناريو الوارد في المادة، فإن زيادة السولار بنسبة 10% قد تدفع تعريفة بعض وسائل النقل الجماعي للارتفاع بين 5% و7%، وتضيف لبعض الأغذية الطازجة بين 2% و4%.

وفي الوقت نفسه، تختلف شدة الأثر من سلعة إلى أخرى وفق المسافة وتكلفة التخزين وحجم النقل، بما يعني أن المستهلك قد يواجه زيادات غير متساوية داخل سلة الإنفاق اليومية.

ومن الناحية النفسية، يرى الدكتور حازم حسانين، عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، أن وضوح اتجاه القرار ينقل الناس من سؤال هل ستحدث الزيادة إلى التفكير في كيفية التعامل معها.

وبحسب هذا التصور، تمنح مرحلة ما قبل القرار الأسر والأسواق وقتًا لإعادة ترتيب الحسابات، لكنها لا تضمن قبول الزيادة لاحقًا، خاصة إذا تكررت الأسعار المرتفعة دون حماية اجتماعية موازية.

ومع استمرار الضغوط، قد يتحول التكيف الأولي إلى تراجع في الثقة واحتقان متراكم، لأن الأسر لا تقيس القرار منفردًا، بل تقارنه بمستوى الأجور وتكلفة الغذاء والسكن والخدمات.

وفي النهاية، تبدو أي زيادة جديدة في الوقود مرشحة للانتشار سريعًا خارج محطات البنزين، لتظهر في المواصلات والشحن والأسواق، بينما يظل أصحاب الدخول الثابتة الأكثر حساسية لتحول الأسعار.

وبذلك، لا ينتظر الشارع قرار التسعير وحده، بل يتعامل مسبقًا مع احتمالاته كعبء جديد في الميزانية، ما يجعل توقيت الإعلان وحجمه وآليات حماية المتضررين عوامل حاسمة في أثره.